لندن، من خطر توطين المهاجرين السوفيات في الاراضي العربية المحتلة، ممّا يعرض جهود السلام المبذولة لحل الصراع في منطقة الشرق الاوسط للفشل. وأعلنت انه يتعيّن على اسرائيل ان تعطي الارض مقابل السلام، وانه ليس من المعقول ان يحتل المهاجرون اليهود السوفيات منازل وأراضي السكان العرب في الاراضي المحتلة. وحثّت تاتشر على اجراء مباحثات مع ممثلي الشعب الفلسطيني، داخل الاراضي المحتلة وخارجها، بشأن اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة، وقالت ان هذا هو السبيل الوحيد الى تسوية الوضع المأساوي الذي تشهده الاراضي المحتلة.

والأمل في ان يكون موقف تاتشر مدخلاً أساسياً لتغيير حقيقي في موقف الولايات المتحدة الاميركية، التي تتحمّل قسطاً من المسؤولية في هذه القضية، حيث انه باستمرار ضغطها على الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، باسم حقوق الانسان، مكّنت لأكبر عملية هجرة يهودية من هذه البلدان، وأسهمت، بشكل او بآخر، في توجيه عملية الهجرة الى اسرائيل.

من جهة أخرى، أعلن رئيس مجلس الرئاسة اليوغسلافي، يانز درنوفشك، في مؤتمر صحافي قبل مغادرته القاهرة بعد زيارة رسمية في أواخر شباط (فبراير) الماضي، ان بلاده تؤيد ايقاف هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية المحتلة حتى يتمّ التوصل الى حل المشكلة الفلسطينية العادلة. وقال ان يوغوسلافيا تشارك مصر والدول العربية الرأي في وجوب ايقاف الهجرة الى الاراضي المحتلة، ولكنه ليس من أنصار منع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الاميركية. ويجب ايجاد حل عادل للمكان الذي يذهب اليه هؤلاء المهاجرون، ويمكن ايجاد بعض الحلول مع بعض الدول الغربية بخصوص هذه المشكلة.

وأخيراً، يتلخّص الموقف الاوروبي في بيان وزراء خارجيات المجموعة الاوروبية، الذي ندّد، بشدة، بتوسّع اسرائيل في اقامة المستوطنات اليهودية، وحذّر اسرائيل من توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة.

سابعاً: الموقف العربي

يتلخّص الموقف العربي في نتائج وتوصيات «ندوة اتحاد المحامين العرب»، التي عقدت في شباط (فبراير) الماضي، والتي عقدها مركز البحوث والدراسات القانونية في اتحاد المحامين العرب، في مقر أمانته العامة، في القاهرة، وتمّت في حلقة نقاشية مغلقة تحت عنوان «هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل: الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية».

باستعراض أبعاد القضية وتطوراتها، تبيّنت، بوضوح، اهميتها البالغة وتأثيرها في مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية وجهود السلام في المنطقة، خاصة في ظل المتغيّرات الدولية الراهنة؛ ووضحت ضرورة وجود اهتمام عربي واسع، سياسياً واعلامياً وشعبياً، بها يلمّ بجوانبها وأهدافها كافّة. ومن الناحية القانونية، فان حرية الانتقال، أو حق الهجرة، هو من أكثر الحقوق فردية، ولا يمارس بشكل جماعي، حيث ان القانون الدولي لا يعرف حقاً جماعياً للتنقل، وان الهجرة الجماعية، بهذا الشكل الذي تتمّ به الآن، تمثّل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق الذي تضمنه، الآن، كل المواثيق الدولية وقرارات الامم المتحدة، والتي تكفل له، بمقتضاها، حقه في تكوين دولته المستقلة، وقد حدث ذلك باعلان الدولة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، ولا يمكن المساس بهذا الحق. من هنا تظهر أهمية تطبيق المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الخاصة بالاقاليم المحتلة، والزام اسرائيل بها كدولة قائمة بالاحتلال العسكري، مع ضرورة وضع